الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الأولى
الجلسة ٣٤
المعقودة يوم الاثنين
١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

محضر حرفي للجلسة الرابعة والثلاثين

الرئيس: السيد العربي (مصر)

ثم: السيد سوه (جمهورية كوريا)
(نائب الرئيس)

المحتويات

البت في مشاريع القرارات في إطار جميع بنود نزع السلاح

UN LIBRARY
JAN 14 1998
UN/SA COLLECTION

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-0794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.1/47/PV.34
29 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

92-61863

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥

بنود جدول الأعمال ٤٩ إلى ٦٥، و ٦٨ و ١٤٢ (تابع)

البت في مشاريع القرارات في إطار جميع بنود نزع السلاح

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستواصل اللجنة هذا الصباح البت في مشاريع القرارات الواردة في المجموعة ٢ (A/C.1/47/L.31/Rev.1)، والمجموعة ٤ (A/C.1/47/L.9/Rev.1 و A/C.1/47/L.38)، والمجموعة ٥ (A/C.1/47/L.15/Rev.1 و A/C.1/47/L.32). ولن نبت اليوم في مشروع القرار A/C.1/47/L.13/Rev.1 الوارد في المجموعة ٤ لأسباب فنية.

وقبل أن تنتقل اللجنة الى البت في مشاريع القرارات الواردة في هذه المجموعات، سأعطي الكلمة لممثل كينيا بخصوص مشروع القرار A/C.1/47/L.14.

السيد أمبيي - ليغابو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أشير الى سهو فني في مشروع القرار A/C.1/47/L.14 الوارد في المجموعة ٢، يتعلق بمكان الانعقاد.

كما نعلم، أن فريق الخبراء الأول اجتمع لدراسة طرائق إعداد اتفاقية بشأن جعل أفريقيا منطقة لانووية. ونحن ندعو الى اجتماع أخير. ففي الوثيقة A/C.1/47/L.14 ينبغي إضافة كلمتي "في هراري بزمبابوي" بعد عبارة "خلال عام ١٩٩٣"، الواردة في الفقرة ٦.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في الإدلاء ببيانات. فيما يتصل بالمجموعة ٢، أعطي الكلمة لممثل استراليا لتعليل تصويته على مشروع القرار A/C.1/47/L.31.

السيد نيوهاوس (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تود استراليا أن تعلل تصويتها على مشروع القرار A/C.1/47/L.31/Rev.1 المعنون "تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم". ستمتنع استراليا مرة أخرى عن التصويت على مشروع القرار هذا. وكما تدرك الدول، تسعى استراليا الى أن تقوم بدور بناء ونشط في اللجنة المخصصة للمحيط الهندي التي يشير إليها مشروع القرار. وفي دورتها لهذا العام، مارسنا ضغطا شديدا على اللجنة المخصصة لتنظر في نهج جديدة يفضي الى تحقيق الأمن والتعاون في المحيط الهندي مع مراعاة الحالة الدولية المتغيرة. ويسعدنا أن نرى في مشروع القرار طلبا مفاده أن تنظر اللجنة المخصصة في نهج جديدة في المستقبل.

ومع ذلك، لا يزال مشروع القرار يحتفظ بعقلية الماضي التي تعود الى عهد مختلف والتي عرقلت تحقيق أي تقدم بشأن هذا الموضوع داخل اللجنة لسنوات عديدة جدا. ونحن مع غيرنا، قد بذلنا جهودا مضنية لإدخال تغييرات على مشروع القرار من شأنها أن تتغلب على هذه المشاكل. وللأسف، لم يمكن التوصل الى توافق في الرأي بالنسبة الى هذه التغييرات. لهذه الأسباب، ستستمر استراليا في هذا العام في الامتناع عن التصويت على مشروع القرار المتعلق بالمحيط الهندي.

بيد أننا نأمل في أن تغتنم في الدورة المقبلة للجنة المخصصة فرصة تحقيق توافق في الآراء على أساس نهج جديد تماما تجاه السلم والتعاون في المحيط الهندي. ونشكر أيضا رئيس اللجنة المخصصة، ممثل سري لانكا على الجهود التي بذلها من أجل توجيه اللجنة الى هذه الوجهة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سنجري الآن التصويت على مشروع القرار A/C.1/47/L.31/Rev.1 المعنون "تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم".

وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد خيرادي (أمين اللجنة الأولى) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنتقل اللجنة الآن الى إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.1/47/L.31/Rev.1 الذي تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية مبينة في الوثيقة A/C.1/47/L.49. لقد قدم مشروع القرار هذا ممثل إندونيسيا نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز.

أجري تصويت مسجل.

المؤيـدون: أفغانستان، الجزائر، الأرجنتين، أرمينيا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بنن، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوروندي، الكاميرون، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، إكوادور، مصر، إثيوبيا، فيجي، غابون، غانا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطـــة، جزر مارشـــال، موريتانيا، موريشيـــوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات الموحدة)، منغوليا، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، رواندا، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، توغو، تونس، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن.

المعارضون: فرنسا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعـون: ألبانيا، استراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، تشيكوسلوفاكيا، الدانمرك، استونيا، فنلندا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، آيسلندا، آيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، لختنشتاين، لكسمبرغ، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، سلوفينيا، السويد، تركيا.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/47/L.31/Rev.1 بأغلبية ٩٨ صوتا مقابل ٣ أصوات، مع امتناع ٣١ عضوا عن التصويت*.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعليل تصويتهم.

---

* بعد ذلك أبلغ وفد كينيا الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيدا؛ كما أبلغ وفد اسبانيا الأمانة العامة أنه كان ينوي الامتناع عن التصويت.

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد صوت وفد بلدي ضد مشروع القرار A/C.1/47/L.31/Rev.1 المعني باعتبار المحيط الهندي منطقة سلم، جريا على عادتنا كل عام فيما يتعلق بمشاريع القرارات المتشابهة منذ أن عرضت للمرة الأولى.

إن جزءا كبيرا من عملنا المشترك يهدف الى بناء عالم ينعم بالسلم ويقوم على أسس الأمن والتوازن والسيادة والحريات المكفولة، بما في ذلك حرية الملاحة وحرية التحليق. إلا أن مشروع القرار هذا والمؤتمر الذي يقترحه يوحيان بتعديل القانون الدولي، ليس بهدف كفالة استمرار حريتي الملاحة والتحليق، بل بهدف تقويضهما. وعندما ننظر الى ما حدث مؤخرا في الخليج الفارسي وإلى ما يحدث اليوم في القرن الأفريقي، نستطيع أن نرى شواهد على أن استمرار حريتي الملاحة والتحليق أمر ضروري لصيانة السلم العالمي. ومن الأهمية بمكان أن تصان هاتان الحريتان.

إن وفد بلدي لا يستطيع تأييد مشروع قرار يعرض للخطر هاتين الحريتين ويسمح بإقامة خليط من المناطق بعضها يمكن فيه وبعضها لا يمكن فيه للسفن والطائرات الحربية أن تتحرك بحرية. إن من شأن ذلك أن يقيد جهودنا المشتركة سعيا للسلم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن الى مشاريع القرارات الواردة في المجموعة ٤. أعطي الكلمة أولا للممثلين الذين يرغبون في تعليل التصويت قبل التصويت.

السيد إكوال (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن البلدان الشمالية: آيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج، طلبت الكلمة لتعليل تصويتنا بشأن مشروع القرار A/C.1/46/L.9/Rev.1 المعنون "التسلح النووي الإسرائيلي". وتولي البلدان الشمالية أهمية بالغة لعملية السلم الجارية في الشرق الأوسط، ويحدونا وطيد الأمل أن تؤدي في النهاية إلى إحلال السلم والأمن في هذه المنطقة المكروبة التي هي في مسيس الحاجة اليهما. ومما ترحب به البلدان الشمالية أن مسائل تحديد الأسلحة تجري مناقشتها الآن على الصعيد متعدد الأطراف لعملية السلم هذه. ولابد أن تسهم كل الأطراف المعنية في عملية السلم. ومن الضروري أيضا تهيئة مناخ ايجابي يفضي إلى تحقيق مزيد من التقدم. وينبغي أن تتراجع الشكوك والاتهامات، وتفسح المجال أمام النوايا الحسنة والتعاون. وللأسف، لا يلبي مشروع القرار A/C.1/46/L.9/Rev.1 هذه التوقعات. إن مسألة عدم الانتشار تمثل عنصرا مركزيا في الجهود الدولية الرامية إلى احلال السلم والأمن. لذلك فمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل حجر الزاوية بالنسبة لعدم انتشار هذه الأسلحة. وتحث الحكومات الشمالية كل الدول التي لم تنضم حتى الآن إلى معاهدة عدم الانتشار أن تفعل ذلك دون أي تأخير، وأن تبرم اتفاقات ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إلا أن مشروع القرار لم يأخذ في الاعتبار التطورات التي وقعت مؤخرا في المجال النووي، لا سيما انضمام جنوب افريقيا إلى معاهدة عدم الانتشار، وإبرامها اتفاق ضمانات شامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن ثم، لن يكون بوسع البلدان الشمالية أن تؤيد مشروع القرار، وستمتنع عن التصويت عليه عندما يطرح للتصويت.

السيدة هرزل (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مرة أخرى تناقش هذه اللجنة مشروع القرار A/C.1/47/L.9/Rev.1، الذي كان ينبغي ألا يدرج، عنوانا أو مضمونا، على جدول أعمالنا على الإطلاق. وهذا العام أكثر من أي وقت مضى، لا يتماشى مشروع القرار هذا مع التطورات التي وقعت على الساحة الدولية بصفة عامة وفي الشرق الأوسط بصفة خاصة. لقد شهد العالم تطورات عديدة مذهلة في السنوات الأخيرة. والآن تتوافر بيئة جديدة صالحة للتعاون والحوار، ويستفيد الشرق الأوسط، فيما نأمل، من هذه التطورات. إن عملية السلام التي بدأت في مدريد تمثل جهدا متضافرا لمعالجة كافة القضايا الثنائية والإقليمية. وهذه العملية تتوطد الآن، وهي تستأهل تشجيع جميع الأطراف، سواء كانوا من المنطقة أو من خارجها. لقد أظهر الأمين العام تقديرا واجبا لهذه العملية في تقريره الأخير بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، حيث يقول:

"إن مبادرة السلام الجارية حاليا بشأن الشرق الأوسط تفتح نافذة لفرصة تتيح معالجة الموقف الشامل في المنطقة. ويأمل الأمين العام مخلصا أن تتكلل جهود جميع المشاركين فيها بنتائج إيجابية". (A/47/387، الفقرة ٥)

وفي المؤتمر العام الـ ٣٦ للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي اختتم أعماله منذ بضعة أسابيع، قررت الوكالة التوقف عن أي إشارة إلى أي قرار يتناول القدرات النووية الإسرائيلية والتهديدات المنسوبة إلى ذلك. وفي رأينا، أن من مصلحة الأمم المتحدة أن تهتدي الجمعية العامة بالمثال الذي ضربه المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فتشجع بذلك إسرائيل على أن تثق بعدالة إجراءاتها.

لقد برهنت حرب الخليج على نحو صارخ أن إسرائيل لم تكن هي التي تشكل تهديدا للمنطقة. في الواقع، لم تهدد إسرائيل أية دولة. وفي ذلك الحين، نجح العراق في تقديم مشروع القرار هذا، صارفا الاهتمام إلى تهديد غير قائم. وفي مجابهة هذه التهديدات، ما فتئت إسرائيل في السنوات الـ ١١ الماضية تقترح أن يتم في الوقت المناسب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، على أساس مفاوضات حرة ومباشرة. واليوم يمكن معالجة هذه المسألة في الفريق العامل المعني بالأمن الإقليمي وتحديد الأسلحة في إطار المحادثات المتعددة الأطراف المتعلقة بالشرق الأوسط. ولهذا السبب، فإن إجراء مناقشة أخرى بعد كل ما سبق من مناقشات بشأن هذا القرار في تجاهل تام لعملية السلام ليس إلا استمرارا في الطقوس البدائية من شأنه أن يثير الشبهة في إخلاص الأمم المتحدة. إن اعتماد مشروع القرار هذا يسهم في عملية السلام الحالية.

ونحن نأمل في أن الأطراف من خارج المنطقة ستشترك في محادثات السلام متعددة الأطراف، وستتصرف بالتالي على أساس نهج واقعي وبناء، وأن البند ٦٤ من جدول الأعمال بشأن التسلح النووي الإسرائيلي سيزال برمته من جدول الأعمال، عنوانا ومضمونا، أو سيتم التصويت ضده. أما إذا حشدت الجمعية العامة أغلبية في صالح أي قرار تحت هذا العنوان، فلن تجد إسرائيل مفرا من الخلوص إلى أن الجمعية العامة إنما تتجاهل عملية السلام في الشرق الأوسط - التي سيجري في إطارها في الوقت المناسب تناول كل الموضوعات المتعلقة بالسلم في الشرق الأوسط - وأنها تصر على مواصلة انتقاد إسرائيل دون تحفظ.

السيدة لاوسي أجايي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود الوفد النيجيري أن يعلل تصويته على مشروع القرار A/C.1/47/L.9/Rev.1، المعنون "التسلح النووي الإسرائيلي"، الذي صوتنا

لصالحه في الماضي، والذي نعتزم أن نصوت لصالحه مرة أخرى هذا العام. وإن نيجيريا تؤيد إجمالا المرمى الأساسي لمشروع القرار، الذي هو مشروع ينبغي في رأينا أن ييسر السبيل لانضمام كل دول المنطقة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن هنا كنا نحبذ أن يناشد نص المشروع كل الدول في الشرق الأوسط التوقيع على معاهدة عدم الانتشار، وإخضاع مرافقها النووية للتفتيش في إطار الضمانات الشاملة. ويرى الوفد النيجيري أن مشروع القرار A/C.1/47/L.11، المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، قد تناول على النحو الكافي الشواغل المعرب عنها في مشروع القرار A/C.1/47/L.9/Rev.1. وفي الواقع، فإن مشروع القرار A/C.1/47/L.11 ليس فقط مشروعا متوازنا، وإنما هو يعبر كذلك تعبيرا معتدلا عن التطورات الجارية في الشرق الأوسط. ونحن نلاحظ بارتياح أن مشروع القرار A/C.1/47/L.11 قد اعتمد دون تصويت. وللأسف، فإن النداء الوارد في مشروع القرار A/C.1/47/L.9/Rev.1 موجه فقط إلى دولة واحدة. إن انضمام دولة واحدة فقط دون غيرها في منطقة الشرق الأوسط إلى معاهدة عدم الانتشار لا يمكن أن يعزز هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في هذه المنطقة. وفضلا عن ذلك، ترى نيجيريا أن مشروع القرار كان الأجدر به أن يقتصر على المسائل ذات الصلة بالمنطقة. ونحن نناشد كل الدول في الشرق الأوسط أن تغتنم فرصة محادثات السلم الجارية لتعزيز مناخ الثقة والمصالحة.

ويحدو نيجيريا وطيد الأمل ألا يكون هناك أي داع لتكرار مشروع القرار A/C.1/47/L.9/Rev.1 في العام القادم.

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طلبت الولايات المتحدة الكلمة لتعليل موقفها قبل التصويت بشأن مشروع القرار A/C.1/47/L.38 المعنون "تعديل معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء". لقد أعلنت الولايات المتحدة، في اختتام المؤتمر التعديلي لهذه المعاهدة في كانون الثاني/يناير ١٩٩١، أن النظر في التعديل المقترح قد اكتمل باختتام المؤتمر المعقود لذلك الغرض. وترى الولايات المتحدة أنه لا يوجد أي أساس قانوني لعقد أي دورات أخرى، أو للاضطلاع بأي أعمال تحت رعاية مؤتمر التعديل. وقد أثبتت الولايات المتحدة موقفها القائل بأنها لن تشترك في أي أعمال أخرى بشأن التعديل أو تساهم في تسديد النفقات لأي اجتماعات إضافية لمؤتمر التعديل.

وما زالت الولايات المتحدة تعارض من حيث الجوهر الاقتراح الرامي إلى تعديل معاهدة الحظر المحدود للتجارب، لتحويلها إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب وهي تعارض عقد أي اجتماعات إضافية

لمؤتمر اختتم أعماله بالفعل. إن مشروع القرار A/C.1/47/L.38 لا يتماشى وسياسة الولايات المتحدة، ولذلك سنصوت ضده.

السيد العطار (الجمهورية العربية السورية): إن مشروع القرار المعنون "التسلح النووي الإسرائيلي"، قد أجريت عليه تعديلات كثيرة خففت مضمونه ومحتواه المتمثل في الحظر والتهديد الإسرائيل النووي في منطقة الشرق الأوسط.

وكان وفدي يأمل بأن تكون فقرات القرار أقوى من ذلك.

لهذه الأسباب، فإن وفدي يسحب إسمه من قائمة مقدمه المشروع، وسوف نصوت إلى جانب مشروع القرار.

السيد النصر (قطر): كان لي الشرف أن أقدم أمام لجنتكم الموقرة، بالنيابة عن الدول المتبنية، مشروع القرار الخاص بالتسلح النووي الإسرائيلي على وثيقته الأصلية التي تضمن الموقف العربي الجماعي حيال هذا الأمر الهام الذي يؤثر سلبا على الأمن القومي العربي، ولا سيما أمن منطقة الشرق الأوسط بأسرها. ويطيب لي بهذا الصدد، أن أحيط السادة الموقرين أعضاء اللجنة الأولى علما بأنه منذ ذلك التاريخ لم تدخر المجموعة العربية جهدا في إجراء الاتصالات والتشاور مع كافة الوفود التي رغبت، بل وجندت في نطاق روح التعاون والوفاق، أن تتقدم إلينا بمقترحاتها المحددة بغية إدخال تعديلات مختلفة على عناصر وبنود مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/47/L.9.

وفي ضوء ما تقدم، اسمحوا لي يا سيادة الرئيس أن أنقل إليكم تلك التعديلات التي تم الاتفاق عليها بغرض الاستجابة للمطالب الأساسية للوفود الصديقة طامعين في تأييدها لمشروع القرار في نطاق الاهتمام المتبادل بقضايانا المشتركة من جهة، ومواكبة منا لمتغيرات الأوضاع على الصعيدين الدولي والإقليمي على أرض الواقع من جهة أخرى.

وعليه، فقد تم حذف الفقرات الرابعة والثامنة والتاسعة من الديباجة بكاملها، وكذلك الأمر بالنسبة للفقرة ٤ من المنطوق، ومن ثم تم نقل الفقرة ٣ من المنطوق الواردة في A/C.1/47/L.9 إلى الديباجة لتصبح الفقرة الأخيرة من الديباجة في L.9/Rev.1. بعد تعديلها لتقرأ: "وإذ يساورها القلق إزاء التعاون بين إسرائيل وجنوب افريقيا في الميادين النووية العسكرية." وأيضا جرى حذف الجزء الأخير من الفقرة السابعة من الديباجة لتصبح: "وإذ يثير جزعها الشديد ما نمى إليها من معلومات عن استمرار إسرائيل في إنتاج وتطوير وحيازة الأسلحة النووية".

كما استعيض عن عبارة "قد تعزز قدرتها" في الفقرة ٦ من منطوق L.9 بعبارة "بهدف تعزيز قدرتها" في الفقرة ٤ من منطوق L.9/Rev.1 وأعتقد أن اللجنة الأولى أمامها الآن النص المنقح لهذا المشروع، وهو وارد في الوثيقة A/C.1/47/L.9/Rev.1، وبالتالي أناشد أعضاء هذا المحفل الهام أن يقوموا بالإدلاء بأصواتهم تأييدا لهذا المشروع المنقح، والذي يهدف في مجمل جوهرة الموضوعي إلى كفالة الأمن الجماعي وفق الشرعية والأعراف الدولية على نحو يخدم استتباب الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط لفائدة شعوب المنطقة بأسرها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لأمين اللجنة.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيجري البت في مشروع القرار A/C.1/47/L.9/Rev.1 المعنون "التسلح النووي الإسرائيلي" بتصويت مسجل. وقد عرض ممثل قطر مشروع القرار هذا في الجلسة ٢٦ للجنة الأولى. وفي ضوء البيان الذي أدلى به ممثل الجمهورية العربية السورية في هذه الجلسة تكون البلدان المقدمة له هي التالية: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، والجماهيرية العربية الليبية، وجيبوتي، والسودان، والعراق، وعمان، وقطر، والكويت، ولبنان، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن.

تنتقل اللجنة الآن إلى إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.1/47/L.9/Rev.1.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، الجزائر، البحرين، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوتسوانا، بروني دار السلام، بوروندي، الصين، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، مصر، غابون، غانا، غينيا، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، الأردن، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، المغرب، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، الفلبين، قطر، المملكة العربية السعودية، السنغال، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، تايلند، تونس، تركيا، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، فييت نام، اليمن.

المعارضون: إسرائيل، رومانيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون: ألبانيا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، جزر البهاما، بيلاروس، بلجيكا، البرازيل، بلغاريا، الكاميرون، كندا، شيلي، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، تشيكوسلوفاكيا، الدانمرك، إكوادور، استونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، آيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كينيا، لاتفيا، ليبريا، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، منغوليا، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، الاتحاد الروسي، رواندا، ساموا، سنغافورة، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، توغو، أوكرانيا، المملكة المتحدة، أوروغواي، فنزويلا.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/47/L.9/Rev.1 بأغلبية ٥٤ صوتا مقابل ٣ أصوات مع امتناع ٧٠ عضوا عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/C.1/47/L.38. لقد طلب إجراء تصويت منفصل على كل من الفقرتين ١ و ٢.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار A/C.1/47/L.38 مشروع عنوانه "تعديل معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء". وأود أن أوضح أن الجمعية العامة بموجب مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/47/L.38، تنوه، ضمن جملة بالمشاورات الجارية التي يضطلع بها حاليا رئيس مؤتمر التعديل للدول الأطراف في معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء وبالاجتماع الاستئنائي للدول الأطراف المقرر عقده لفترة قصيرة في نيويورك في الربع الثاني من عام ١٩٩٣ لاستعراض التطورات بشأن مسألة التجارب النووية بغرض دراسة إمكانية استئناف أعمال مؤتمر التعديل في وقت لاحق من ذلك العام.

ويجدر ملاحظة أن الاجتماع الخاص ومؤتمر التعديل المستأنف المحتمل انعقاده سيكونان أنشطة تخص الدول الأطراف في المعاهدة. وكما حدث في الماضي، فإن المؤتمرات والاجتماعات الأخرى لمعاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف مثل مؤتمر التعديل للدول الأطراف في معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء، في كانون الثاني/يناير ١٩٩١، واجتماع فريق الخبراء الحكوميين المخصص لاتفاقية الأسلحة البيولوجية لتحديد ودراسة تدابير التحقق المحتملة من وجهة النظر العلمية والفنية، اجتماعات قامت أطرافها بتغطية التكاليف المتصلة بها دون تحميل الميزانية العادية للأمم المتحدة أي مصاريف. وحسب ما فهمه الأمين العام، فإن الاجتماع الخاص للدول الأطراف في المعاهدة الوارد في مشروع القرار سيتم تحديد موعده بالتشاور الوثيق مع إدارة شؤون المؤتمرات لضمان عدم نشوء أي تكاليف إضافية على المنظمة بسبب تلبية الاحتياجات ذات الصلة.

وبالإضافة إلى ذلك، لو قررت الدول الأطراف في الاجتماع الخاص أن تستأنف مؤتمر التعديل في موعد لاحق في عام ١٩٩٣ - حسب فهم الأمين العام - فإن تكاليف المساعدة أو الخدمات المطلوبة لن تتحملها الميزانية العادية للأمم المتحدة، وسيتعين تغطية التكاليف المتصلة بعقد المؤتمر وفقا للترتيبات المالية التي يضعها أطراف المعاهدة.

وكما أعلنتم سابقا، سيادة الرئيس، فقد طُلب إجراء تصويت مسجل منفصل على الفقرتين ١ و ٢ من منطوق مشروع القرار A/C.1/47/L.38، وبعد إذنكم سنبدأ التصويت. ستصوت اللجنة أولا على الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، الجزائر، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، الكاميرون، شيلي، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، إكوادور، مصر، غابون، غانا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، جامايكا، الأردن، كازخستان، كينيا، الكويت، جهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، ميانمار، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عُمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، رواندا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سري لانكا،

السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، تونس، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا.

المعارضون: المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون: ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، بيلاروس، بلجيكا، بلغاريا، كندا، تشيكوسلوفاكيا،الدانمرك، إستونيا، فيجي، فنلندا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، لختنشتاين، ليتوانا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناميبيا، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، تركيا.

اعتمدت الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار A/C.1/47/L.38 بأغلبية ٨٦ صوتا مقابل ٢ مع امتناع ٤٣ عضوا عن التصويت.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنتقل اللجنة الآن إلى إجراء تصويت مسجل على الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار A/C.1/47/L.38.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، الجزائر، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بنن، بوتان، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوروندي، الكاميرون، شيلي، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، إكوادور، مصر، فيجي، غابون، غانا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، ميانمار، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عُمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، رواندا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، تونس، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا.

المعارضون: المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون: ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، تشيكوسلوفاكيا، الدانمرك، إستونيا، فيجي، فنلندا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، لختنشتاين، ليتوانا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناميبيا، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، تركيا.

اعتمدت الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار A/C.1/47/L.38 بأغلبية ٨٩ صوتا مقابل ٢ مع امتناع ٤١ عضوا عن التصويت.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنتقل اللجنة الآن إلى إجراء تصويت مسجل بشأن مشروع القرار A/C.1/47/L.38 في مجموعه.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، الجزائر، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بنن، بوتان، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بروندي، الكاميرون، شيلي، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، إكوادور، مصر، إثيوبيا، فيجي، غابون، غانا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، ميانمار، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عُمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، رواندا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، تونس، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون: ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، تشيكوسلوفاكيا، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، لختنشتاين، ليتوانا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناميبيا، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، ساموا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، تركيا.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/47/L.38، في مجموعه، بأغلبية ٩٣ صوتا مقابل ٢ مع امتناع ٤٠ عضوا عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعليل مواقفهم بشأن جميع مشاريع القرارات المعتمدة في المجموعة ٤.

السير مايكل ويستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد امتنعت المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء بصورة جماعية عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/47/L.9/Rev.1. وهي توافق على أن إسرائيل يجب أن تُخضع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إلا أنها لا توافق على قصر هذه الدعوة على إسرائيل وحدها. فهناك دول أخرى لم تُخضع بعد جميع مرافقها لضمانات الوكالة. وقد أعربت المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء عن آرائها في هذا الصدد مرارا وتكرارا. ونحن لا نحبذ - هذا الاستفراد - خاصة الآن حيث يشترك الأطراف جديا في عملية السلام في الشرق الأوسط*.

ونحن نعتقد أن عملية السلام، التي توفر للأطراف المعنية فرصة الحوار المباشر، آلية مناسبة لدفع عجلة نزع السلاح في الشرق الأوسط. وينبغي على جميع الدول أن تقدر حساسية هذه العملية، وأن تمارس ضبط النفس وأن تمتنع عن تبادل الاتهامات. وبدلا من كل هذا، عليها أن تتعاون وتظهر الإرادة السياسية اللازمة لمناقشة جميع المسائل التي هي محل اهتمام مشترك.

إن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء تلاحظ أن الشعور العام في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا في أيلول/سبتمبر كان أنه نظرا لعملية السلام الجارية في الشرق الأوسط التي تهدف إلى إحلال سلام شامل وعادل في المنطقة وتتضمن خاصة بحث موضوع إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، فإن من المستصوب عدم النظر في بند جدول الأعمال المعني بالقدرات النووية الإسرائيلية والتهديد النووي الإسرائيلي. ويؤسفنا أن مقدمي مشروع القرار A/C.1/47/L.9/ Rev.1 لم يظهروا استعدادا للنظر في قبول الدعوة التي وجهت إليهم للموافقة على أن تحذو اللجنة حذو المؤتمر.

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سوه (جمهورية كوريا).

إن المجموعة ودولها الأعضاء تؤيد الجهود الرامية إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. ولتحقيق هذه الغاية، تدعو جميع دول المنطقة إلى الانضمام إلى معاهدة الانتشار وإلى وضع جميع مرافقها النووية تحت النطاق الكامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا الصدد، تذكّر المجموعة ودولها الأعضاء بتأييدها لمبادرة الرئيس مبارك الرامية إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل.

هذه هي الرسالة التي كان ينبغي لمشروع القرار A/C.1/47/L.9/Rev.1 أن يحملها.

السيد أرار (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعلل بإيجاز تصويت وفدي على مشروع القرار A/C.1/47/L.9/Rev.1 بشأن التسلح النووي الإسرائيلي.

أيدت تركيا مشروع القرار هذا. ونظرا لموقع تركيا الجغرافي، فإنها تعلق أهمية كبيرة على صون السلم والأمن في الشرق الأوسط. وتؤمن تركيا أن البحث عن إطار أمني جديد وعن تدابير أمنية جديدة في الشرق الأوسط بغية تعزيز السلم في المنطقة هو من مسؤولية جميع بلدان المنطقة، وإن إحراز تقدم صوب ذلك الهدف سيسهم مساهمة كبيرة في إنجاح عملية السلام في الشرق الأوسط.

وتعتقد تركيا أن المرافق النووية غير الخاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تشكل عنصرا يقوض بطبيعته مناخ الثقة. ولهذا السبب، لم تضيع تركيا أية فرصة إلا ودعت جميع دول المنطقة، لا إسرائيل وحدها، إلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإلى وضع مرافقها النووية تحت ضمانات الوكالة. ولهذا السبب، كنا نؤثر أن يدعو مشروع القرار جميع دول المنطقة إلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار.

السيد سيرغييف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يود الوفد الروسي أن يعلل تصويته على مشروعي القرارين A/C.1/47/L.9/Rev.1 و A/C.1/47/L.38.

بالنسبة لمشروع القرار A/C.1/47/L.9/Rev.1، نود أن نعلن أن روسيا حبذت باستمرار تعزيز نظام عدم الانتشار النووي، وأيدت بقوة فكرة تحقيق الطابع العالمي لمعاهدة عام ١٩٦٨. ونحن مقتنعون أنه إذا انضمت جميع دول الشرق الأوسط إلى معاهدة عدم الانتشار، وإذا وضعت جميع أنشطتها النووية تحت نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإذا اعتمدت تدابير عملية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، فإن هذه الخطوات ستشكل إسهاما هاما في تحقيق تقدم في مجال عدم الانتشار وفي تعزيز السلم والأمن الدولي.

بالطبع، يعتمد الأمر إلى حد كبير على موقف إسرائيل. ونحن نتوقع منها أن تتخذ إجراءات ملموسة تتمشى والاتجاهات الإيجابية في العالم المتصلة بالحد من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير

الشامل، وبالتخلص من هذه الأسلحة. في نفس الوقت، نحن نؤمن أن عهد التحولات المفيدة الذي دخلته البشرية الآن، وروح التعاون والتفاعل التي تقوى باطراد في العلاقات الدولية ويتطلبان منا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن نكون حذرين ومتوازنين في قراراتنا التي نتخذها. ينبغي لنا أن نتغلب على مواقف المجابهة التي لا داعي لها. ينبغي أن نتصرف على أساس المعاملة بالمثل والاتفاق العام إذا أردنا إحراز تقدم. ونحن نرى أن هذا ينطبق اليوم بصفة خاصة على منطقة الشرق الأوسط بمناسبة ظهور عملية للتسوية السلمية في المنطقة، مما ينتج إمكانيات لإحراز تقدم حقيقي نحو حل صراع من أقدم صراعات القرن العشرين.

في ضوء كل هذا، امتنع الوفد الروسي عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/47/L.9/Rev.1، وذلك كما فعل في التصويت على مشروع القرار المماثل في العام الماضي.

فيما يتصل بتعليل تصويت الوفد الروسي على مشروع القرار A/C.1/47/L.38 المعنون "تعديل معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء"، نود أن نبين ثانية أن روسيا مستعدة للاستفادة من كل فرصة ممكنة لتحقيق حظر شامل على التجارب النووية. وقد شدد الرئيس يلتسن مؤخرا، وهو يتحدث إلى برلمان المملكة المتحدة عن تمديد وقف التجارب المؤقت لمدة عام إلى ١ تموز/يوليه ١٩٩٢، على أنه يمكن تمديد الوقف لمدة أطول إذا كانت الظروف مناسبة في المستقبل. وأعرب أيضا عن الأمل في أن توقف جميع البلدان التجارب النووية.

وفي ضوء موقفنا المبدئي، ونظرا لمضمون مشروع القرار A/C.1/47/L.38 الإيجابي بصورة عامة، ولاتفاقنا مع عدد من النقاط المحددة التي يتناولها، فقد أيد وفد الاتحاد الروسي مشروع القرار في مجموعه.

بيد أننا اضطررنا إلى طلب إجراء تصويت منفصل على الفقرتين ١ و ٢، اللتين امتنعنا عن التصويت عليهما. إذ تشير الفقرة ١ إلى عقد اجتماع استثنائي للدول الأطراف في المعاهدة في الربع الثاني في عام ١٩٩٣، كما لو كانت فكرة عقد هذا الاجتماع قد أصبحت حقيقة واقعة، مع أن الدول الأطراف، كما هو معروف، لم تتمكن من الاتفاق بشأن هذه المسألة أثناء المشاورات التي عقدت في بداية هذه الدورة. وقد أظهرت هذه المشاورات أيضا عدم وجود توافق في الآراء بشأن مسألة ما إذا كانت الظروف اللازمة لاستئناف عمل مؤتمر التعديل قد استوفيت. وبالتالي، فإننا نشعر أن النداء الموجه في الفقرة ٢ من مشروع القرار من أجل المشاركة في المؤتمر نداء لا محل له بتاتا.

الآنسة هيرتزل (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يؤسفنا أن مشروع القرار A/C.1/47/L.9/Rev.1 قد اعتمد في اللجنة الأولى، وأنه الرسالة التي توجهها اللجنة الأولى إلى إسرائيل.

لا ننوي الخوض في جدل مع من اعتادوا محاولة النيل منا. ومن لا يدخرون جهدا في زيادة لهيب العداوة اشتعالا. والمرجو هو أن نتمكن من تغيير مواقفهم. ومع ذلك، يجب أن نسجل شعورنا العميق بخيبة الأمل حيال كل هذه الدول التي تتوقع الاشتراك بنشاط في عملية السلام بينما هي قد مكنت، بامتناعها عن التصويت، من اعتماد مشروع قرار ينم عن الرغبة في إخضاع إسرائيل لتدابير عقابية، وعن عدم الرغبة في التعاون معها.

كما يعرف الممثلون، كان المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أكثر إيجابية منذ بضعة أسابيع، عندما قرر التخلص من مشروع قرار مشابهة. نحن نشعر أن اعتبارات خارجية هي التي حددت موقف الدول الممتنعة عن التصويت التي شاركت في محادثات السلام، وأن هذه الاعتبارات طغت على ما تعتقده فعلا. ومع أن هذه الممارسة ليست غريبة إلا أنه يصعب على الإسرائيليين قبولها.

نأمل أن تسود في المستقبل روح المحادثات المتعددة الأطراف هنا أيضا. وبصراحة تامة، يتناقض مشروع القرار A/C.1/47/L.9/Rev.1 مع روح محادثات السلام وغرضها. ستدرك اللجنة الأولى أن مشروع القرار هذا هو كل ما سيتذكره الرأي العام الإسرائيلي من رسالة اللجنة وموقفها من محادثات السلام، وبما أن إسرائيل بلد ديمقراطي فإن الرأي العام فيها ينبغي أن يحسب حسابه.

السيد شيريلا (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفد بلادي أن يعلل تصويته على مشروع القرار A/C.1/47/L.9/Rev.1 المعنون "التسلح النووي الإسرائيلي".

إننا نحترم احتراما كبيرا الوفود التي قدمت مشروع القرار هذا ونشاركها حرصها على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وتؤيد رومانيا بقوة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما أننا نشارك بنشاط في الجهود الرامية إلى تعزيز هذا النظام على المستويين العالمي والإقليمي. ونحن مقتنعون بأن الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من جانب دول الشرق الأوسط التي لم تفعل ذلك بعد، ووضع جميع الأنشطة النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واعتماد تدابير معينة بغية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن أسلحة التدمير الشامل الأخرى، في الشرق الأوسط، تعتبر جميعها تدابير تنهض نهوضا كبيرا بأهداف عدم الانتشار، وتعزز على نحو كبير السلم الدولي بشكل عام. ويعتمد الكثير هنا بطبيعة الحال على موقف كل دولة في المنطقة.

ونحن نرحب باعتماد اللجنة دون تصويت في هذا العام مشروع القرار A/C.1/47/L.11 بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط. وقد لاحظنا أن إسرائيل تؤيد أيضا إنشاء مثل هذه المنطقة. وفي الوقت نفسه نرى أن المطلوب في هذه المرحلة من العلاقات الدولية التي تزداد فيها روح التعاون والتفاعل، هو أن تختار الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتعتمد تدابير تكون موزونة بعناية ومتوازنة. وبهذه المناسبة أشير إلى أن الدورة السنوية للوكالة الدولية للطاقة الذرية تجلى فيها هذا العام نهج مماثل.

وكما أكدنا في الدورة السابقة عندما كانت اللجنة الأولى تنظر في مشروع قرار بشأن نفس هذا الموضوع، فإن مثل هذا النهج ستكون له أهمية خاصة في سياق الشرق الأوسط، حيث تبذل الجهود للسير قدما بعملية التسوية السلمية، ومع أن النتائج ليست مضمونة أو مشجعة جدا فإن هذه العملية لا تزال باعثة على شيء من الأمل. ويجب على أطراف الصراع في الشرق الأوسط أن يواصلوا الحوار وأن يحسموا مشاكلهم بحيث تخلي الإدانة المتبادلة الطريق للثقة المتبادلة.

إننا بكينية تصويتنا على مشروع القرار A/C.1/47/L.9/Rev.1 إنما نشارك في تشجيع الأخذ بلغة جديدة، هي لغة الحوار الذي يستهدف إيجاد تسوية حقيقية منصفة وبناءة ودائمة لمشكلات الشرق الأوسط.

السيد تشاندرا (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعلل تصويت وفد بلادي على مشروع القرار A/C.1/47/L.9/Rev.1 المعنون "التسلح النووي الإسرائيلي". أيد وفدي في الماضي

القرارات المتعلقة بهذا الموضوع لأن اتجاهها الرئيسي كان موجها ضد زيادة التسلح. ولا يزال موقفنا في هذا الشأن، ثابتا دون تغيير.

يتضمن مشروع القرار A/C.1/47/L.29/Rev.1 هذا العام صياغة جديدة في الفقرة ٢ من المنطوق التي ورد بها ما يلي:

"تحث إسرائيل على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية."

إن موقف وفدي من حيث المبدأ بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية معروف تماما. وعلاوة على ذلك فإن ذكر دولة بعينها في هذا الموضوع ليس صحيحا. ولذلك امتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرار. والواقع أنه لو كان قد أجري تصويت منفصل على كل فقرة لصوت وفدي معارضا الفقرة ٢ من المنطوق.

أود أن أضيف أن وفدي سيواصل تأييد كل الجهود الرامية إلى القضاء التام على جميع الأسلحة النووية باتباع نهج عالمي شامل. ولا يزال وفدي ملتزما بالكامل، كما كان في الماضي، بالجهود الرامية إلى بناء السلم والأمن في الشرق الأوسط.

السيدة موليس (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يعلل تصويته على مشروع القرار A/C.1/47/L.9/Rev.1 وأن يفسر بالنيابة عن استراليا ونيوزيلندا موقفهما من مشروع القرار A/C.1/47/L.38.

لقد امتنع وفد بلادي عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/47/L.9/Rev.1 لأن لدينا عددا من التحفظات بشأنه. لقد حاولت استراليا دائما أن تحث إسرائيل والدول الأخرى من الأطراف وغير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على أن ترقى إلى معايير السلوك الدولي الواردة في تلك المعاهدة. ونحن نطالب جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بأن تبرم اتفاقات الضمانات التي تقتضيها المعاهدة، مع الوكالة. ونناشد الدول القليلة المتبقية التي لم تصبح بعد أطرافا في معاهدة عدم الانتشار، وبصفة خاصة الدول التي تشغل مرافق نووية غير خاضعة للضمانات، أن تنضم إلى المعاهدة.

وبالمثل، فإن انتهاك العراق لالتزاماته بموجب معاهدة عدم الانتشار كان ولا يزال مسألة تثير الاهتمام والقلق المستمرين. لقد شهدت السنة الماضية تحسنا ملموسا في جو الأمن في مناطق مختلفة من العالم بما في ذلك الشرق الأوسط حيث تستمر عملية السلم التي بدأت في مدريد. وقد أسعد استراليا أن تنضم إلى المحفل المنشأ في إطار تلك العملية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح الذي هو محفل يركز بصفة

خاصة على قضايا الأمن الإقليمي وتحديد الأسلحة في الشرق الأوسط. ومن ثم تبدي استراليا حرصا على اعتماد مقترحات تكون متوازنة وعملية وبناءة بشأن تحديد الأسلحة في منطقة الشرق الأوسط، ويصدق ذلك على نطاق أعم كذلك. بيد أننا نأسف لأن مشروع القرار A/C.1/47/L.9/Rev.1 لا يدخل ضمن هذه الفئة. إننا نرى أن التركيز الانتقائي على إسرائيل لا يسهم في تحديد الأسلحة وصنع السلام على نحو عملي. بيد أن امتناع استراليا عن التصويت لا يجب أن يفسر على أنه يدل على أي نقض في تأييدها الكامل للنداءات الموجهة إلى إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وبقبول النطاق الكامل للضمانات على جميع أنشطتها النووية.

فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/47/L.38، يؤسف استراليا ونيوزيلندا، أنه يتعين عليهما الامتناع عن التصويت على مشروع القرار هذا بشأن مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية. فكما تدرك جميع الوفود، تعلق استراليا ونيوزيلندا أهمية كبرى على إبرام معاهدة حظر شامل للتجارب. ونحن من بين المقدمين الأصليين لمشروع القرار A/C.1/47/L.37، الذي ينادي بالإسراع بعقد معاهدة حظر شامل للتجارب. فنحن، شأننا شأن معظم الدول الأخرى، كنا نشعر بالإحباط في الماضي إزاء عدم إحراز تقدم بشأن قضايا حظر التجارب، وقد كان مؤتمر عام ١٩٩١ لتعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية شاهدا على ذلك. ونحن من جانبنا، نسلم بالفرصة التي أتاحها مؤتمر التعديل للدول لتبادل الآراء، على قدم المساواة، بشأن قضايا حظر التجارب، حتى مع أنه كان واضحا منذ البداية أن المؤتمر لن يتمكن من تحقيق أهدافه المعلنة.

ومع ذلك، اضطررنا للامتناع عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/47/L.38، لأننا مقتنعون بأن أنسب وأنجع سبيل لتحقيق حظر شامل متعدد الأطراف يحظى بتأييد واسع النطاق، هو من خلال آلية مفاوضات تجري في مؤتمر نزع السلاح. واحتمالات النهوض بهذا الهدف في مؤتمر نزع السلاح أصبحت أفضل الآن مما كانت عليه في أي وقت سابق. إننا نسلم بأنه ما زال من اللازم التصدي للمسائل المتعلقة بالحاجة الى توسيع المشاركة من جانب أعضاء المجتمع الدولي في ذلك المحفل. ومع ذلك، فإن في توصل هذا المؤتمر في عام ١٩٩٢ الى معاهدة للأسلحة الكيميائية لدليل على أنه ما زال أنسب هيئة لمتابعة وبلوغ أهداف نزع السلاح المعقدة والحساسة سياسيا.

لذلك، ترحب حكومتانا بسرور بما أعلنته حكومة فرنسا مؤخرا عن اعتزامها إجراء مباحثات مع الدول النووية الأخرى بشأن قضايا حظر التجارب. ونحن ننظر الى هذه المباحثات على أنها آلية داعمة هامة لا غناء عنها للعمل الذي ينجز في اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية في جنيف. وعلى النقيض من ذلك، من الواضح أن مؤتمر التعديل لمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية مؤتمر لن تحضره كل الدول النووية ولن يكون قادرا على إشراكها في حوار بناء.

ولو أن مشروع القرار الخاص بمؤتمر التعديل كان ذا طابع إجرائي غالب بحيث يكتفي بالإشارة الى المشاورات التي يجريها وزير خارجية إندونيسيا السيد العطاس، وفقا للمقرر الذي اعتمد في المؤتمر، لكان باستطاعتنا أن نصوت مؤيدين له. لكن مما يؤسف له، أن إدراج عدد من العناصر والافتراضات في النص - وقد أشرت إلى بعضها فيما سبق - قد منعنا من القيام بذلك.

السيد تاناكا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): امتنعت اليابان عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/47/L.9/Rev.1، الذي اعتمد توا. وأود أن أسجل ما يلي في المحضر.

إن اليابان ترحب بتطور عملية السلم الجارية الآن، وهي تقدر عميق التقدير الجهود التي تبذلها البلدان المعنية. ويحدونا خاص الأمل في ألا تتعرض هذه العملية للخطر بتاتا، بل أن تشجع حتى تصل الى خاتمة ناجحة. وفي هذا الصدد، لست واثقا مما إذا كان مشروع القرار هذا سيعزز في الواقع مناخ عملية السلم. ونحن نرى أن جعل المنطقة لانووية أمر يسهم في النهوض بالسلم والاستقرار في هذه المنطقة بل وفي العام أيضا. وتؤيد اليابان الجهود التي تبذلها الدول المعنية بغية تحقيق جعل المنطقة لانووية، وهي تحث الدول التي لم تنضم بعد الى معاهدة عدم الانتشار على أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن.

وأود أيضا أن أعلل امتناع اليابان عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/47/L.38، وبصفة اليابان من مقدمي مشروع القرار A/C.1/47/L.37 بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإنها تؤيد كل التأييد أي جهود تبذلها البلدان الأخرى صوب إبرام مثل هذه المعاهدة. أما بالنسبة لمؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية، فأود أن أوضح أنه نظرا لأن كل الدول النووية ليست أطرافا في هذه المعاهدة فإن أفضل جهاز مؤهل لإجراء مناقشات بشأن الحظر الشامل للتجارب هو مؤتمر نزع السلاح لأن كل الدول النووية أعضاء فيه. وترى اليابان، أنه لا ينبغي أن نشتت جهودنا بل الأحرى بنا أن نجمعها من أجل تناول الحظر الشامل للتجارب النووية في مؤتمر نزع السلاح، وذلك عن طريق إعادة إنشاء اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية في العام المقبل.

السيد إكوال (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعلل تصويت وفد بلادي على مشروع القرار A/C.1/47/L.38 المعنون "تعديل معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء".

إن موقف السويد بشأن حظر التجارب النووية معروف جيدا. فالسويد طالبت دوما بإجراء مفاوضات لعقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. وقد شارك وفد بلادي في تقديم قرارات ذات صلة في اللجنة الأولى وفي الجمعية العامة. كما قدمت حكومة بلادي مشاريع معاهدات كاملة في مؤتمر نزع السلاح، آخرها في تموز/يوليه ١٩٩١. ويؤيد وفد بلادي المرمى الأساسي لمشروع القرار A/C.1/47/L.38 نظرا لأن الهدف منه هو تعزيز التطور الإيجابي لمسألة حظر التجارب. وترحب السويد بالمشاورات التي يجريها رئيس مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية. وقد شارك وفد بلادي بنشاط في هذه المشاورات. ويحدونا الأمل في أن تصل الى نتيجة ناجحة.

ومع ذلك، امتنعت السويد عن التصويت على مشروع القرار هذا. والسبب هو أننا نرى أن أمر الموافقة على التدابير اللازمة بالنسبة للتعديلات الممكنة للمعاهدة إنما يرجع الى الدول الأطراف في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية. لذا، كنا نفضل أن يكون مشروع القرار قاصرا على تناول المشاورات التي يجريها رئيس مؤتمر التعديل.

السيدة باتيوك (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلادي أن يعلل تصويته على مشروع القرار A/C.1/47/L.9/Rev.1 المعنون "التسلح النووي الإسرائيلي". إن أوكرانيا، إذ تسترشد بمبدأ عدم قبول الأسلحة النووية كوسيلة للحرب، وإذ تأخذ في الاعتبار الحاجة الى اعتماد تدابير دولية عاجلة لمنع انتشار تلك الأسلحة، وتخفيضها وإزالتها، قد دأبت على تأييد كل الجهود الدولية الرامية الى منع التسلح النووي في أي بلد توجد مدعاة للاعتقاد بأنه يسعى - في الواقع - الى حيازة وسائل نووية للتدمير. إن الطموحات النووية التي تبقي بعض الدول خارج نطاق معاهدة عدم الانتشار، أو تمنعها من تنفيذ هذه المعاهدة بحسن نية، إنما تشكل مصدرا للشك والتوتر، وهي لا تسهم في تعزيز الاستقرار، ولا تفضي الى تحسين أمن الدول.

وفي الوقت ذاته، فإن النهج التمييزي البين في مشروع القرار A/C.1/47/L.9/Rev.1 الذي تتجلى فيه بوضوح فلسفة التكتل وجو المجابهة اللذان كانا سائدين في الماضي غير البعيد - عندما كانت تقدم قرارات عديدة لا بغية تحقيق نتائج عملية لكن لإحراز مكاسب ايديولوجية - هذا النهج التمييزي هو الذي أفضى بنا إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار هذا.

وبينما يشاطر الوفد الأوكراني مقدمي مشروع القرار A/C.1/47/L.9/Rev.1، القلق بشأن جوهر الموضوع، فإنه امتنع مع هذا عن التصويت بسبب المعاملة التمييزية للمشكلة من جانب بعض الدول ذات القدرة النووية التي رفضت أن تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

السيدة مايسون (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن كندا بوصفها بلدا امتنع عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/47/L.9/Rev.1 وتعد مشاركة في الجوانب المتعددة الأطراف لعملية السلام في الشرق الأوسط، تود أن تنضم إلى تعليل التصويت الذي أبدته بلدان الشمال قبل امتناعها عن التصويت على مشروع القرار هذا.

فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/47/L.38، الذي امتنعت كندا عن التصويت عليه بصرف النظر عن موقفنا باعتبارنا من مقدمي مشروع القرار A/C.1/47/L.37 الأصليين، نود أن نضم صوت وفد بلادنا إلى تعليل التصويت الذي أبدته استراليا بالأصالة عن نفسها وبالنيابة عن نيوزيلندا، وتعليل التصويت الذي أبدته اليابان والسويد. فلأسباب مماثلة اضطرت كندا بدورها إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/47/L.38.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نبت الآن في مشروعي القرارين الواردين في المجموعة ٥: A/C.1/47/L.15/Rev.1 و A/C.1/47/L.32. أعطي الكلمة أولا لممثل الهند.

السيد تشاندرا (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في جلسة سابقة، تشرف وفد بلادي بعرض مشروع القرار A/C.1/47/L.32، المعنون "التطورات العلمية والتكنولوجية وآثارها على الأمن الدولي". لقد قدمت نصوص مشابهة باسم مقدمي مشروع القرار هذا منذ الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة؛ إنه يغطي موضوعا ينبغي أن يحظى باهتمام عالمي، إنه يتصل بالتحسين النوعي للأسلحة ومنظومات الأسلحة وأثرها على مناخ الأمن العالمي، كما يتصل بالحاجة إلى تحويل التطور العلمي والتكنولوجي إلى تدابير للوفاء بالاحتياجات السلمية ولمنفعة البشرية.

إن الاعتبارات الكامنة وراء مشروع القرار هذا ذكرها وفد بلادي عندما عرض النص في وقت سابق من هذه الدورة. ولقد لقيت مشاريع القرارات بشأن هذا الموضوع تأييدا واسع النطاق في دورتي الجمعية العامة الرابعة والأربعين والخامسة والأربعين؛ ويحدونا الأمل في أن يواصل مشروع القرار الحالي الحصول على تأييد واسع النطاق عندما يتم التصويت عليه اليوم. إن هذا سيعبر عن الاهتمام العالمي العام بهذا الموضوع الهام في إطار اللجنة الأولى.

وفقا لمشروع القرار، تطلب الجمعية العامة متابعة التقرير المؤقت للأمين العام (A/47/355) المؤرخ في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٢ والذي أعد وفقا للقرار ٤٥/٦٠.

إننا نشكر الوفود التي تعاونت معنا، ونأمل أن يحظى مشروع القرار بتأييد واسع النطاق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/47/L.15/Rev.1. أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار A/C.1/47/L.15/Rev.1، المعنون "دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والميادين الأخرى ذات الصلة" مشروع عرضه ممثل ألمانيا في الجلسة ٢٨ التي عقدت في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. وهو مقدم من البلدان التالية: الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وأسبانيا، واستراليا، وإكوادور، وألمانيا، وأوروغواي، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وبوليفيا، وبيرو، وتشيكوسلوفاكيا، والدانمرك، ورومانيا، وساموا، وشيلي، وفرنسا، وفنزويلا، وفنلندا، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، ولكسمبرغ، والنرويج، والنمسا، ونيبال، ونيجيريا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، واليونان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني أفهم أن مقدمي مشروع القرار A/C.1/47/L.15/Rev.1، أعربوا عن رغبتهم في أن تعتمد اللجنة مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار A/C.1/47/L.15/Rev.1.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/C.1/47/L.32. أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار A/C.1/47/L.32، المعنون "التطورات العلمية والتكنولوجية وآثارها على الأمن الدولي" مشروع عرضه ممثل الهند في الجلسة ٢٨ التي عقدت في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، وهو مقدم من البلدان التالية: أفغانستان، واندونيسيا، وبوتان، وبوليفيا، وبيلاروس، وسري لانكا، وفنزويلا، وكوستاريكا، والهند، وهنغاريا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بنن، بوتان، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوروندي، الكاميرون، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، إثيوبيا، فيجي، غابون، غانا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، الهند، اندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، أيرلندا، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، منغوليا، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، الاتحاد الروسي، رواندا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفينيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، تونس، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا.

المعارضون: فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون: ألبانيا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، تشيكوسلوفاكيا، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، ألمانيا، اليونان، أيسلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، أسبانيا، السويد، تركيا.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/47/L.32 بأغلبية ١٠٤ صوتا مقابل ٣ أصوات مع امتناع ٢٨ عضوا عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في تعليل تصويتها على مشروع القرار A/C.1/47/L.32 الذي اعتمد للتو.

السيدة موليس (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن استراليا أيدت للتو مشروع القرار A/C.1/47/L.32، المعنون "التطورات العلمية والتكنولوجية وآثارها على الأمن الدولي". ومع ذلك، نود أن نسجل موقفنا القائل بأنه ينبغي ألا يفترض بصورة آلية أن التطورات التكنولوجية التي تطبق على أغراض عسكرية لا بد أن يكون لها بالضرورة أثر سلبي على سلامة البيئة. فاستراليا تعتقد أن مثل هذه التطورات يمكن أيضا أن تسهم إيجابيا في الأمن الدولي.

السيد كونيك (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعلل تصويت وفد بولندا بشأن مشروع القرار A/C.1/47/L.32، المعنون "التطورات العلمية والتكنولوجية وآثارها على الأمن الدولي". لقد امتنع وفد بلدي عن التصويت على مشروع القرار هذا للأسباب التالية.

أولا، أن التطور العلمي والتكنولوجي شيء محايد في حد ذاته، والتطبيق وحده يمكن أن تكون له آثار إيجابية أو سلبية. وفي الواقع، اعترفت هيئة نزع السلاح بذلك في تقريرها (A/47/42). وفي رأينا، أن مشروع القرار الذي اعتمد للتو ينحو إلى المغالاة في تقدير الجوانب السلبية للمسألة، وما لها من آثار على الأمن الدولي، وبخاصة في البيئة الدولية الجديدة الخالية من المجابهة بين كتلة وأخرى.

ثانيا، يتضح من تقرير الأمين العام عن هذه المسألة (A/47/355) أن تقييم آثار التطورات العلمية والتكنولوجية مهمة صعبة للغاية وهي بذلك تتطلب موارد بشرية ومالية ضخمة. ونحن لسنا واثقين مما إذا كان من الإنصاف أن نسخر الموارد المحدودة لمكتب شؤون نزع السلاح في تنفيذ مثل هذه المهمة المكلفة، من غير توفير التعزيز المناسب للمكتب.

وأخيرا، إننا نفضل النهج الذي اعتمده واضعو مشروع القرار بشأن موضوع مشابه، أي مشروع القرار A/C.1/47/L.15/Rev.1 المتعلق بدور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والميادين الأخرى ذات الصلة. وبما أن الموضوعين ينظر فيهما نفس الفريق العامل التابع لهيئة نزع السلاح، كنا نفضل أن يعالج الموضوعان في مشروع قرار واحد يضمهما معا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بذلك تكون اللجنة الآن قد أنهت نظرها في المجموعة ٥.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥